

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية : ٢٠٠٠/٤٢٢

رقم القرار :

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد مصباح نياض

وعضوية القضاة السادة

محمد الخرابشة ، جميل زريقات ، محمد عثمان ، محمود دهشان

المميز : / وكيله المحامي

المميز ضده / الحق العام .

بتاريخ ١١/٤/٢٠٠٠م قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة
امن الدولة بالقضية رقم ١١٥/٢٠٠٠ فصل ٢٨/٣/٢٠٠٠ والقاضي بادانة المتهم
بجناية الانتساب لعضوية جمعية غير مشروع (حزب التحرير) خلافاً لأحكام
المادة ١٦٠ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠م والحكم عليه بوضعه بالحبس
مدة سنة ونصف سناً لأحكام المادة ١٦ لسنة ١٩٦٠م وادانته بجنحة توزيع
منشورات صادرة عن جمعية غير مشروع والحكم عليه بوضعه بالحبس لمدة
سنة اشهر سناً لأحكام المادة ١٦٣ من نفس القانون .

وعملاً بأحكام المادة ١/٧٢ عقوبات تطبيق العقوبة الاشد وهي الحبس
سنة ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الكتب والمنشورات
المضبوطة في هذه القضية .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

١ - ان البيانات المقدمة لا تؤدي الى النتيجة التي توصلت اليها محكمة

امن الدولة .

٢ - تمت ملاحقة المميز بجرم الانتساب لجمعية غير مشروعه في وقت سابق وبالجرم ذاته وفي قضايا عديدة .

٣ - عندما يقرر المشرع مدة معينة لجرم الانتساب لجمعية غير مشروعه فإن المفهوم المخالف للنص يقتضي عدم الزيادة في العقوبة .

٤ - وبالتناوب ان المميز قد اعترف انه ينتسب لحزب التحرير بادىء ذي بدء لدى المحقق ولدى مدعى عام محكمة امن الدولة . ولم يثنه عن ذلك ترهيب او ترغيب لدى دائرة المخابرات العامة .

٥ - وبالتناوب ان المادة ١٦٠/ عقوبات لا تنطبق على الحزب الذي ينتسب اليه المميز .

٦ - وبالتناوب لا يقال ان المميز قد ارتكب تكرارا اذ صدر بحقه اكثر من حكم في جرم مماثل ما دام ان عقوبة الانتساب لجمعية غير مشروعة عقوبة جنحية .
لهذه الاسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلا ونقض القرار المميز موضوعا .

بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٠ قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلا ورده موضوعا وتأييد الحكم المميز .

lawpedia.jo

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد ان نيابة محكمة امن الدولة قد اسندت الى المميز جرم الانتساب لحزب التحرير غير المشروع خلافاً لاحكام المادة ١٦٠ من قانون العقوبات وكذلك جرم توزيع منشورات صادرة عن الحزب . خلافاً لاحكام المادة ١٦٣ عقوبات .

وتتلخص الوقائع بان المذكور ينتسب الى حزب التحرير منذ عام ١٩٦٥ (المعتبر جمعية غير مشروعة) لغاية الآن وانه يقوم بتوزيع منشورات صادرة عن الحزب وقد تم ضبط مجموعة من الكتب والمجلات والمنشورات في منزله بهذا الخصوص .

وبتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٠ اصدرت محكمة امن الدولة قرارها رقم ١١٥/٢٠٠٠ المتضمن ادانته بما اسند اليه والحكم عليه بالحبس مدة سنة ونصف عن الجرم الاول سناً للمادة ١٦٠ عقوبات , وبالحبس مدة ستة اشهر عن الجرم الثاني , وعملاً بالمادة ١/٧٢ من قانون العقوبات ادغام العقوبتين وتنفيذ العقوبة الاشد وهي الحبس مدة سنة ونصف مع الرسوم ومصادرة المضبوطات محسوبة له مدة توقيفه .

طعن المذكور تمييزاً بالقرار طالباً نقضه لاسباب الواردة بلائحة التمييز وبالتناوب تخفيض العقوبة .

وعن اسباب التمييز نجد ان المميز قد اعترف بانتسابه لحزب التحرير غير المشروع على نحو ما ورد بقرار الطعن وحيث انه كان قد صدر عن الهيئة العامة لمحكمة التمييز القرار رقم ٩٨/٢٢٦ بتاريخ ١٤/٦/٩٨ المتضمن اعتبار هذا الحزب جمعية غير مشروعة بالتعريف الوارد بالمادة ١٥٩ من قانون العقوبات فعليه يكون قرار ادانته بما اسند اليه واقعاً في محله , الا اننا نجد ان العقوبة التي فرضتها عليه محكمة امن الدولة بموجب الفقرة الثانية من المادة ١٦٠ من قانون العقوبات هي عقوبة شديدة والتي ينبغي قانوناً ان لا تزيد على سنتين دون تحديد لحددها الأدنى , وحيث ان محكمتنا في هذه القضية هي محكمة موضوع لها ان تحكم بما كان يجب على محكمة امن الدولة ان تحكم به عملاً بالمادة العاشرة من قانون محكمة امن الدولة المعدلة بالقانون المعدل رقم ٦ لسنة ١٩٩٣ فعليه نقرر نقض القرار المميز بشقه الخاص بالعقوبة المنفذة لجرم الانتساب للجمعية غير المشروعة فقط . والحكم على المذكور بالحبس مدة سنة واحدة مع الرسوم محسوبة من تاريخ توقيفه عملاً بالمادة المشار اليها .

قراراً صدر في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٢١ هـ الموافق ١٤/٩/٢٠٠٠

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ان